

CDIP/9/INF/3

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 25 مارس 2012

## اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

### الدورة التاسعة

جنيف، من 7 إلى 11 مايو 2012

### الانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالنفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية<sup>1</sup> - ملخص

من إعداد الأمانة

1. يحتوي مرفق هذه الوثيقة على ملخص الدراسة بشأن الانتفاع بإطار عمل حق المؤلف للنهوض بالنفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية التي أعدت في إطار المشروع بشأن الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهوية الرقمية والنفاذ إلى المعرفة (CDIP/4/5/REV)، وقد قام السيد سيسول ميسونغو رئيس منظمة IQsensato في جنيف بإعداد الجزء الأول من الدراسة الذي يتناول التعليم والبحث، وأعد الجزء الثاني الذي يتناول ممارسات تطوير البرمجيات السيد ريشاب آير غوش كبير الباحثين في جامعة ماسترخت بجامعة الأمم المتحدة-ميريت في ماسترخت بهولندا، وأعد الجزء الثالث بشأن معلومات القطاع العام كل من السيدة كاثرين جاسرند الباحثة والحاصلة على ماجستير القانون والأستاذ الجامعي بيرنت هوغنولتز مدير معهد معلومات القانون بجامعة أمستردام في هولندا.

1. إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً

بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

<sup>1</sup> تقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المعرب عنها في هذه الدراسة على عاتق المؤلفين دون سواهم. ولا يراد بهذه الدراسة أن تعكس وجهات نظر الدول الأعضاء أو الويبو.

## التعليم والبحث (الجزء الأول)

من إعداد السيد سيسول ميسونغو

إن أهمية دور التعليم والبحث في تمكين عملية إنشاء المعلومات والمعرفة والثقافة والنفاذ إليها واستخدامها لغرض التنمية البشرية هو أمر متفق عليه بشكل كبير، وفي العقود الأخيرة تم الاعتراف بأن التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات له قدرة هائلة على تحسين جودة التعليم والبحث وكذلك مستوى النفاذ إليها، وهذه الدراسة التي تمثل جزءاً من تقرير أكبر من ثلاثة أجزاء بشأن الانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالنفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية تركز على أساليب النفاذ المفتوح (Open Access) في إدارة حق المؤلف داخل قطاع التعليم والبحث، وتعرض الدراسة نماذج موجودة من الحلول المعيارية أو السياسات العامة بما فيها المشروعات الرائدة أو الاستراتيجيات الوطنية التي أثبتت أنها نافعة في سبيل تحقيق أهداف التعليم والبحث، وعلى وجه الخصوص تم فحص وتحليل دراسات فردية محددة لموارد التعليم والبحث المفتوحة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي إضافة إلى أساليب النفاذ المفتوح لموارد التعليم والبحث في البلدان المتقدمة.

والدراسات الإفرادية التي تم استعراضها من أفريقيا هي مستودع سابر (SABER) في موزامبيق والمكتبة العلمية الإلكترونية على الإنترنت (SciELO) في جنوب أفريقيا والموارد التعليمية المفتوحة (OER) بالجامعة الافتراضية الأفريقية (AVU) وهي مبادرة إقليمية، وفي آسيا شملت الدراسات الإفرادية ePrints@IISc في الهند ودوريات فييت نام على الإنترنت (VJOL)، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي شملت الدراسات المكتبة العلمية الإلكترونية (SciELO) في البرازيل وشبكة التعاون بين أوروبا وبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (NECOBELAC)، وقد تم اختيار الدراسات الإفرادية على أساس معيارين مرتين لكنهما سمحا بالتمييز بين المبادرات حيث كان يجب على أية مبادرة تدخل ضمن الدراسة أن توفى هذين المعيارين الأساسيين، الأول هو ضرورة التأكد من مشاركة حكومة وطنية أو دون الوطنية في المبادرة أو مشاركة هيئة حكومية ممولة، والثاني هو أن يقدم المشروع أو المبادرة النفاذ المفتوح لموارد التعليم والبحث بالفعل وألا يكون دوره مجرد توفير المعلومات بشأن تلك الموارد في أماكن أخرى، ولا يمكن إنكار أن تطبيق هذين المعيارين بأسلوب صارم كان سيؤدي إلى استبعاد بعض الدراسات الإفرادية وبالتالي استخدم المعياران لغرض الإرشاد العام وليس للتطبيق الصارم، وإضافة إلى الدراسات الإفرادية يلخص التقرير وضع النفاذ المفتوح بالنسبة للدوريات والمستودعات ومصادر التعليم المفتوح (OpenCourseWare) في البلدان المتقدمة وبعض مبادرات المنظمات الدولية.

وبصفة عامة فإن نهج النفاذ المفتوح لإدارة حق المؤلف في موارد التعليم والبحث بات نموذجاً مهماً في الماضي القريب للنهوض بالنفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية، حيث حدث نمو مهبر في الدوريات والمستودعات ذات النفاذ المفتوح فضلاً عن مصادر التعليم المفتوح في البلدان النامية وبحسب ما يبدو الآن فإن ذلك التوجه من شأنه أن يستمر، وتحتوي القائمة الواردة في دليل الدوريات ذات النفاذ المفتوح على دوريات من أكثر من 50 بلداً نامياً، وكذلك قائمة دليل المستودعات ذات النفاذ المفتوح تضم مستودعات من ما لا يقل عن 53 بلداً نامياً، في حين أن اتحاد مصادر التعليم المفتوح فيه معاهد مشاركة من ما لا يقل عن 23 بلداً نامياً، وأما على المستوى الحكومي فيبدو أن الإرادة السياسية والسياسات العامة انطوت على استجابات أقوى للنهوض بالنفاذ المفتوح إلى موارد التعليم والبحث في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية، فإن المؤسسات الفردية والفاعلين من القطاع الخاص – وليس الحكومات أو السياسات العامة – هي من يقف وراء العديد من المبادرات في البلدان النامية.

وإن استعراض وتحليل الدراسات الإفرادية المختلفة يثير عدداً من القضايا التي تستدعي النظر إليها بعين الاعتبار أو التعامل معها، لكنها تشير أيضاً إلى بعض الاستنتاجات المبدئية التي تخص الملكية الفكرية والاستدامة الاقتصادية والحوافز لأصحاب المصالح المختلفين إضافة إلى فعالية هذا النموذج لإدارة حق المؤلف في قطاع التعليم والبحث، وفيما يتعلق بالملكية الفكرية

وباعتبار أن النفاذ المفتوح يعمل داخل نظام حق المؤلف ويلقى منه الدعم بصفة عامة لا تثار مشاكل فريدة كبيرة بالنسبة لاستخدام النموذج لموارد التعليم والبحث، ومع ذلك توجد قضيتان تظهريان من خلال الدراسات الفردية تحتاجان إلى بعض التعمق، الأولى هي أنه ليس من الواضح إن كان جميع الباحثين الأفراد والمؤلفين في المؤسسات المشاركة المختلفة - وفي حالة مستودعات النفاذ المفتوح على وجه الخصوص - يتفقون على هذا النهج، والثانية هي أن مواصفات تراخيص النفاذ المفتوح ليست واضحة في عدد من المبادرات أو أنها تناقض بعضها، فتوجد حالات على سبيل المثال حيث كتب على مواقع الإنترنت الخاصة ببعض مستودعات النفاذ المفتوح رسالة حق المؤلف التقليدية التي تقول "جميع الحقوق محفوظة".

ومن حيث الاستدامة الاقتصادية تقترح الدراسات الفردية أنه بصفة عامة تستطيع أساليب النفاذ المفتوح تحقيق الاستمرار مالياً واقتصادياً بسبب أنها لا تتدخل في إمكانية تحقيق العائد المالي والربح، فيوجد نظام "المؤلف يدفع" إضافة إلى مصادر أخرى للدخل مثل بيع النسخ المطبوعة والدعاية وكلها تتعامل مع مسألة التكلفة بشكل جيد بالنسبة للدوريات ذات النفاذ المفتوح وهي المجال الأهم من حيث أهمية توفير المحتوى بالجمان، وأما المستودعات ومصادر التعليم المفتوح فمسألة الاستدامة المالية فيها ليست ملحة بسبب التكلفة الأقل عموماً وكذلك بسبب الربط المتأصل بينها وبين الوظائف الطبيعية لمؤسسات المكتبات والتدريس.

وفيما يتعلق بالحوافز انضح وجود مساحة متشابهة كبيرة بالنسبة لحوافو الأفراد والمؤسسات والحكومات التي تروج لأساليب النفاذ المفتوح، فإن فكرة الانتشار الأكثر وتحسين النفاذ والأثر تجذب أكثر المهتمين بقطاع التعليم والبحث، ويبدو أن الاعتبارات المالية خاصة بالنسبة للحكومات والمؤسسات تلعب دوراً تحفيزياً مهماً في دعم نهج النفاذ المفتوح.

وبالرغم من أن الوقت لا يزال مبكراً للجزم بمدى فعالية أساليب النفاذ المفتوح في النهوض بمستوى النفاذ إلى موارد التعليم والبحث إلا أنه يوجد أثر ملحوظ بالفعل في البلدان النامية، وتؤكد على ذلك الأرقام المتعلقة بمشاركة البلدان النامية في دوريات النفاذ المفتوح والمستودعات إضافة إلى مصادر التعليم المفتوح، لكن ثمة مجال واحد تظهر فيه التساؤلات والشكوك حول فعالية هذا النموذج وهو مجال الفنون والمعلومات والمواد الثقافية وهو ما يختلف عن مجال المعلومات والمواد العلمية، فالواضح هو التركيز الكبير على مبادرات النفاذ المفتوح في الدوريات والمستودعات المتعلقة بمجال العلوم.

وبالنظر بعين الاعتبار إلى العمل الذي بدأ بالفعل في إطار مشروع جدول أعمال التنمية بشأن الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهوية الرقمية والنفاذ إلى المعرفة (بما فيه الدراسة الحالية) يظهر عدد من الفرص أمام الويبو التي تستطيع من خلالها تقديم المزيد من العمل المستقبلي في مجال النفاذ المفتوح إلى موارد التعليم والبحث، ومن بين الفرص الواضحة بالنسبة للويبو الآتي:

(أ) أن تصبح الويبو موفراً مهماً لموارد التعليم والبحث فيما يتعلق بالملكية الفكرية والموضوعات المتعلقة (من خلال أكاديمية الويبو ومبادرات التدريب والتدريس الأخرى) وتبني أو تكون رائدة نهج النفاذ المفتوح فيما يخص موارد التعليم والبحث الخاصة بها وأن تصدر عنها الممارسات الفضلى، وستستطيع السياسات في الدول الأعضاء وفي المنظمات الدولية الأخرى الاسترشاد بهذا النهج أو هذه المشروعات الرائدة،

(ب) وأن توفر الويبو منتدى للمناقشات المستمرة والتعلم بشأن نهج النفاذ المفتوح لنشر معلومات ومواد التعليم والبحث من أجل زيادة الوعي،

(ج) وأن تساهم في جمع الأدلة المتعلقة بفعالية هذه الأساليب ونشرها بين واضعي السياسات وبالأخص في البلدان النامية.

## ممارسات تطوير البرمجيات (الجزء الثاني)

من إعداد ريشاب آير غوش

تدرس هذه الدراسة الاستراتيجيات العملية المستخدمة في الدول الأعضاء لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تطبيق أنظمة حق المؤلف في ممارسات تطوير البرمجيات، وتنظر الدراسة أيضاً في الحالات الخاصة من السياسات العامة والاستراتيجيات والمؤسسات العامة التي تدعم نماذج تطوير البرمجيات التي تسمح بنفاذ واسع النطاق للبرمجيات.

### أنظمة حقوق الملكية الفكرية للبرمجيات: حق المؤلف والمصدر المفتوح والتقييدات والاستثناءات

يقصر نطاق هذه الدراسة على ممارسات تطوير البرمجيات المتعلقة بحق المؤلف الذي هو الوسيلة الأساسية المطبقة على أعمال البرمجيات لحماية حقوق الملكية الفكرية، وإن مبادرات السياسات العامة التي تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق حق المؤلف على ممارسات تطوير البرمجيات تتخذ عدداً من الأشكال منها: الأعمال التشريعية التي تؤثر على نطاق وتنفيذ حق المؤلف؛ والأعمال التشريعية والتنظيمية التي تستفيد من الاستثناءات والتقييدات في أنظمة حق المؤلف كما تطبق على البرمجيات؛ والمبادرات التشريعية والمالية وغيرها من المبادرات المتعلقة بالسياسات التي لا تتصل بقانون حق المؤلف إلا بشكل غير مباشر.

وفي حين أن بعض أجزاء هذه الدراسة يتناول الشكلين الأولين فإن التركيز الأساسي فيها وُضع على المبادرات التي تعمل بشكل قانوني كامل داخل إطار نظام حق المؤلف العادي، والسبب في ذلك هو النمو السريع الذي شهدته العقود الثلاثة الأخيرة في ممارسات تطوير البرمجيات والتي تطورت من خلال الابتكارات القانونية في تطبيق قانون حق المؤلف إلى منهج اقتصادي كبير كانت له آثار غير مباشرة خارج مجال البرمجيات وفي الممارسات الثقافية والمجتمعية.

والبرمجيات الحرة التي عرفت أيضاً فيما بعد باسم البرمجيات مفتوحة المصدر هي النموذج في تطوير البرمجيات والترخيص لها الذي كان البديل الأساسي لممارسات تطوير البرمجيات التقليدية والوسيلة لزيادة النفاذ إلى البرمجيات من خلال مبادرات السياسات العامة، وكما يظهر في أجزاء لاحقة من هذه الدراسة فإن نجاح البرمجيات مفتوحة المصدر في قطاع الأعمال الخاص كان كبيراً لدرجة جعلته هو الاتجاه العام السائد حتى أن وصفه بأنه نموذج "بديل" هي تسمية خاطئة في واقع الأمر.

وبالرغم من أن تطوير البرمجيات والممارسات الاقتصادية في مجال المصدر المفتوح يمكن لها أن تختلف عن تلك المتبعة في شركات البرمجيات ذات الملكية المسجلة إلا أنه فيما يتعلق بالجانب القانوني لا يعتمد المصدر المفتوح على أية استثناءات في قانون حق المؤلف بل يتفق تماماً مع الإطار التشريعي التقليدي لحق المؤلف، وقد أصبح مطورو البرمجيات مفتوحة المصدر من أنجح المجتمعات على الإنترنت اقتصادياً، فهؤلاء يباشرون عملهم على أساس التراخيص التي توزع أعمالهم بموجبها، والأساس لهذا هو قانون حق المؤلف.

### استراتيجيات المصدر المفتوح لغرض التنمية المحلية: الجوانب الاقتصادية والحوافز والتكاليف والمنافع

من خلال الحد من العوائق التي تعترض طريق نقل المعرفة وخفض تكاليف المعاملات وتمكين الحماية التوفيقية أظهرت تدابير المصدر المفتوح في تطوير البرمجيات أنها توفر بيئة تدريبية تسمح بالقدرة على الإبداع، فهي ترفع من قدرة المشاركين على التعلم بدون الاستثمار المباشر في التدريب ولعلها تعتبر شكلاً جديداً من أشكال نقل التكنولوجيا.

وقد أظهرت الأبحاث العلمية الموثوقة (غوش وغلوت، 2005) أن التعاون المفتوح في حالة البرمجيات الذي يوفره النفاذ إلى التكنولوجيا القابلة للتعديل يؤدي إلى تكوين المهارات التقنية والتجارية والقانونية، ومن هنا يتضح أنه في حين أن النفاذ إلى

المعرفة يمكن أن يؤدي إلى تكوين المهارات من خلال التفاعل السلبي (مثل قراءة الكتب العلمية) فيمكن للنفوذ إلى التكنولوجيا بصورة تسمح بالشرك والتعديل بدون عوائق أمام الراغبين في المشاركة أن يؤدي إلى تكوين المهارات المتقدمة والتعويض عن غياب التدريب في صورته الرسمية وأيضاً الزيادة في معدلات التوظيف.

وعلاوة على ذلك فإن الحد من العوائق أمام الراغبين في تعديل التكنولوجيا يؤدي إلى ابتكارات تقنية أسرع وأكثر كفاءة مع توزيع واسع لمخاطر المبادرة بالابتكار، ولذلك لا يجب النظر إلى توفير النفاذ إلى التكنولوجيا بوصفه عمل خيري أو مساعدة للبلدان النامية وإنما بوصفه وسيلة لتوسعة قاعدة المبتكرين المحتملين، فيمكن النظر إلى البلدان النامية بصفتها مورداً للمبتكرين المحتملين بدلاً من مجرد استخدام الابتكارات الموجودة بالفعل في العالم المتقدم.

### النتائج التشريعية والخيارات السياسية

والمبادرات السياسية الرامية إلى تحقيق نفاذ أوسع إلى البرمجيات اعتمدت برمجيات المصدر المفتوح بشكل أكبر بكثير من اعتنائها باستثناءات وتقييدات حق المؤلف، ويمكن تصنيف هذه المبادرات على النحو التالي:

1. التكلفة باستخدام البرمجيات الحرة مفتوحة المصدر (FLOSS)<sup>2</sup>: تطالب الحكومة باستخدام البرمجيات الحرة مفتوحة المصدر لكل أنواع البرمجيات أو لأنواع محددة منها،
2. تفضيل FLOSS: تفضل الحكومة استخدام البرمجيات الحرة مفتوحة المصدر لكل أنواع البرمجيات أو لأنواع محددة منها،
3. التكلفة باتباع معايير المفتوحة: ويكون عادة الأثر هنا مثل أثر تفضيل FLOSS،
4. مراكز كفاءات FLOSS: تقدم هذه المراكز الدعم للمبادرات التي توفر الخبرات والدعم للسلطات العامة وغيرها من لديهم أسئلة حول FLOSS،
5. ومن الاستراتيجيات المنتشرة في العديد من سياسات FLOSS إنشاء كفاءات/بحث/توافق FLOSS،
6. زيادة الوعي: وهي أوسع الاستراتيجيات ترشياً ومن أنجحها بحسب ما يظهره عدد من الدراسات الاستقصائية العلمية الموثوقة، فإن مجرد زيادة الوعي بشأن FLOSS يؤدي كثيراً إلى زيادة استخدامه وتطويره، وزيادة الوعي هذه تتم عادة من خلال نشر الأخبار أو جمعها وتنفيذ الدراسات الفردية التي تتناول أفضل الممارسات إضافة إلى أمور أخرى، انظر الدراسة الفردية OSOR،
7. المساعدات الائتمانية والمالية.

وقد حققت بلدان كثيرة بعض النجاح في تنفيذ بعض أو عدد من هذه السياسات والمبادرات، فحكومة البرازيل عززت تطوير برمجيات المصدر المفتوح في كل المجالات داخل نظامها الإيكولوجي (التعليم والإدارة العامة والصحة والصناعة)، وكذلك نجد انتشاراً واسعاً لتبني برمجيات المصدر المفتوح في الهند والصين، وقد أقدم الاتحاد الأوروبي وبعض دوله الأعضاء على عدد من المبادرات السياسية ويساعده في ذلك وجود أكبر عدد من مطوري برمجيات المصدر المفتوح الأفراد في العالم داخل حدوده، ويعتبر نموذج تطوير برمجيات المصدر المفتوح نموذجاً يؤدي إلى العالمية فعندما تتطرق المبادرات بالفعل سرعان ما

<sup>2</sup> بصفة عامة يشار إلى "البرمجيات الحرة مفتوحة المصدر" في هذه الوثيقة باستخدام المختصر FLOSS (الذي يعني Free/Libre Open Source Software)، وهو مصطلح استخدم في عدد من الدراسات والوثائق السياسية في أوروبا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، ويمكن الحصول على قائمة بتراخيص البرمجيات التي تحتفظ بها مبادرة المصدر المفتوح (Open Source Initiative) من خلال هذا الرابط: <http://www.opensource.org/licenses/>

ينبع عنها روابط عالمية، وفي هذا الصدد يمكن مراجعة الدراسات الفردية KhmerOS في كمبوديا و Sahana في سري لانكا.

### الإجراءات المالية

وقد لا يكون تطوير برمجيات FLOSS نشاطاً خبيراً بالرغم من أن أكثر المساهمين يظلون أفراداً متطوعين مستقلين، لكن عندما تطرح البرمجيات للجمهور تكون تبرعاً خبيراً ومعاملتها على هذا الأساس لأغراض الضرائب يمكن أن يمثل آلية دعم بسيطة وفعالة، وجدير بالذكر هنا أن تبرعات حقوق الملكية الفكرية عادة تستخدمها الشركات للإيقاظ من الدخل قبل احتساب الضرائب وبالأخص في شركات التكنولوجيا الرقيقة في الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من وجود الكثير من الجدل حول هذا الأمر.

### دعم تطوير البرمجيات: ملخص للدراسات الفردية

هذه الدراسات تظهر كيف سمحت نماذج برمجيات المصدر المفتوح لأغراض حق المؤلف للمبادرات العامة أن تنهض بالنفاد سريعاً وتنشر نظم البرمجيات مع تحقيق أثر كبير، والمبادرات المدروسة هنا اختيرت تحديداً لتركيزها على دور البرمجيات المحلية وقدرة تصديرها إلى مناطق أخرى.

1. Sahana: هو نظام إدارة الكوارث الذي تطور في سري لانكا استجابة للتسونامي عام 2004 وقد حاز على جوائز عدة، تم نشره أولاً في سري لانكا بواسطة مركز العمليات الوطنية التابع للحكومة ثم حصل على دعم من عدد من الوكالات العامة والخاصة ونشر حول العالم مع زيادة في التطوير، ومن بين الأماكن التي استخدم فيها إندونيسيا أثناء زلزال 2006 وبيرو أثناء زلزال 2007 وهايتي أثناء زلزال 2010.

2. Ushahidi: هو نظام لرسم خرائط الأزمات وجمع البيانات والتصوير البصري، تطور في كينيا عام 2007 أثناء العنف المندلج بعد الانتخابات الرئاسية المختلف عليها، واستخدم نظام Ushahidi لمراقبة الانتخابات في المكسيك والهند ونشر بعد فترة وجيزة من وقوع زلزال 2010 في هايتي واستخدم لرصد آثار زلزال 2011 في كرايستشيرش في نيوزيلندا وفي اليابان.

3. KhmerOS: هو جهد برمجي للتوطين اللغوي في كمبوديا مأخوذ عن موقع جنوب أفريقيا [translate.org.za](http://translate.org.za) وهو نظام ترجمة متعدد اللغات تم "تصديره" إلى بنغلاديش.

4. IT@Schools Kerala: هي مبادرة للحكومة الإقليمية في كيرالا في الهند لاستخدام برمجيات المصدر المفتوح في كل المدارس الحكومية، وتشبه هذه المبادرة عدداً من المبادرات في أنحاء أخرى من العالم.

5. Open Source Observatory and Repository: (مرصد ومستودع المصدر المفتوح) هو مشروع للاتحاد الأوروبي يوفر بيئة للتطوير ومستودع لبرمجيات المصدر المفتوح للإدارات العامة في أنحاء أوروبا ومرصد للدراسات الفردية والأخبار من أجل بناء مجتمع من الممارسين، وهو مستمد من مبادرات مشابهة وأصبح أيضاً نموذجاً يحتذى به لمثل هذه المبادرات.

6. Softwarepublico: هو بوابة إلكترونية على الإنترنت أقامتها الحكومة في البرازيل للبرمجيات العامة.

## النتائج والتوصيات لدور الويبو

كان الهدف من هذه الدراسة التحقيق في كيفية استخدام قانون حق المؤلف لتيسير تطبيق ممارسات تطوير البرمجيات على مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان النامية والأقل نمواً، والنتيجة الأولية من هذا التمرين هي أن التعامل مع البرمجيات كان يعتبرها بالأساس نشاطاً صناعياً بدلاً من أن يعتبرها نوعاً من أنواع المعرفة أو المعلومات التي تستحق التفكير في مسألة النفاذ إليها، وبخلاف الوضع في حالة المواد التعليمية أو المعلومات العامة أو حتى المنتجات الدوائية (فيما يتعلق بالبراءات) فإن الممارسات التشريعية والتنظيمية للبرمجيات بصفة عامة لا تعطي مجالاً أمام الاستثناءات والتقييدات للحقوق الموجودة.

فلم يكن للممارسات العامة بداخل قانون حق المؤلف مثل التقييدات والاستثناءات إلا أثراً محدوداً على ممارسات تطوير البرمجيات، والاستثناء الوحيد المتعلق تحديداً بالبرمجيات في قانون حق المؤلف هو "استثناء التشغيل المتبادل"، لكن تعزيز النفاذ إلى البرمجيات تحقق من خلال نموذج لتطوير البرمجيات لا يعتمد بالأساس على الاستغلال الاقتصادي للحقوق الاستثنائية للبرمجيات، حيث أظهرت الدراسة كيف تعتمد برمجيات المصدر المفتوح على قانون حق المؤلف في كيفية عملها بينما توفر نموذجاً بديلاً لتطوير البرمجيات وتدعم مجموعة متنوعة من نماذج العمل التجاري لغرض الاستغلال الاقتصادي للبرمجيات وقد تم إنفاذ تراخيص المصدر المفتوح من خلال قانون حق المؤلف داخل المحاكم القضائية.

وأما الاستراتيجيات السياسية فتركز في المقام الأول على تصحيح السياسات الحالية والممارسات التي تنحاز - إما ضمناً أو صراحةً - إلى البرمجيات ذات الملكية المسجلة.

والتوصيات الواردة أدناه تركز بالأساس على مبادرات الويبو وتركز تركيزاً ثانوياً على أنشطة الدول الأعضاء:

1. تجنب تأخر السياسات، وزيادة الوعي بالمصدر المفتوح بصفته وسيلة لتيسير الابتكار في مجال البرمجيات، فمن المهم على جميع صانعي السياسات بمستوياتهم المختلفة معرفة أن تراخيص المصدر المفتوح هي نموذج للابتكار والترخيص مقبول بشكل واسع من الصناعة ويوفر وسيلة شرعية لتوسعة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
2. يجب على الويبو أن تشمل في تدريباتها التقنية موضوعات ترخيص المصدر المفتوح وحقوق الملكية الفكرية لأجل زيادة المعرفة والوعي بين الدول الأعضاء.
3. يجب على الويبو أن تتناول المصدر المفتوح على وجه التحديد في مناقشاتها بشأن المعايير وحقوق الملكية الفكرية، وبالأخص سياسة المعايير وسياسة البراءات التي يمكن في إطارها فرض العقوبات على برمجيات المصدر المفتوح.
4. تشجيع دراسة السياسات المالية مثل المعاملة الضريبية العادلة لمطوري المصدر المفتوح، حيث يجب على مساهمات برمجيات المصدر المفتوح أن تعامل لأغراض الضرائب مثلما تعامل التبرعات الخيرية.
5. تجنب معاقبة المصدر المفتوح في الابتكار وحوافز البحث والتطوير حيث الوضع الحالي لتمويل القطاع العام للبحث والتطوير وعمليات شراء البرمجيات في القطاع العام إنها كثيراً ما تكون مناهضة للمنافسة ومنحازة نحو علامات مسجلة بعينها بدرجة تفوق بكثير ما يحدث في أكثر قطاعات الشراء الأخرى.
6. تجنب خلق انحياز مدى الحياة نحو صانعي برمجيات بعينهم في نظم التعليم من خلال تعليم الطلاب مهارات بدلاً من تعليمهم كيفية استخدام برامج بعينها، وتشجيعهم على المشاركة في مجتمعات تشبه مجتمعات المصدر المفتوح.

## معلومات القطاع العام (الجزء الثالث)

من إعداد السيدة كاثرين جاسرند الحاصلة على ماجستير القانون والأستاذ الجامعي بيرنت هوغنهولتز

تتناول هذه الدراسة - التي هي جزء من تقرير مكون من ثلاثة أجزاء بشأن الانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالقطاع العام المعلومات والمواد الإبداعية - الدور الذي يلعبه حق المؤلف في تيسير النفاذ إلى معلومات القطاع العام وإعادة استخدامها، وكما أصبح معروفاً بشكل متنامٍ حول العالم فإن تعزيز إعادة استخدام الوثائق الحكومية والبيانات والسماح باستغلالها تجارياً بواسطة القطاع الخاص من شأنه إعطاء دفعة مهمة لاقتصادات المعلومات الناشئة.

وتصف هذه الدراسة بإيجاز القوانين والسياسات الوطنية والممارسات الحكومية، الحالي منها وما هو قيد الإنشاء، التي تتعلق بإعادة استخدام معلومات القطاع العام في سبع دول من أعضاء الوبو وهي فرنسا واليابان والمكسيك ونيوزيلندا وأوغندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

والسؤال الذي يثار فوراً هو هل تصلح، أو هل يمكن أن تصلح، معلومات القطاع العام كمادة موضوعية تخضع لحماية حق المؤلف؟ وكما تبين هذه الدراسة فإن الإجابة تختلف - اختلافاً هائلاً في بعض الأحيان - من بلد إلى آخر، وبينما توفر بعض البلدان استبعاداً جزئياً أو حتى كاملاً لمعلومات القطاع العام من حماية حق المؤلف يوجد البعض الآخر الذي يفترض ملكية حكومية كاملة أو شبه كاملة لحق المؤلف.

ولا تتعارض هذه الأنظمة المتباينة مع اتفاقية برن (المادة 2 (4)) التي تترك لأعضاء اتحاد برن حرية اتخاذ القرار بشأن منح - أو عدم منح - حماية حق المؤلف للمحررات الرسمية مثل "نصوص ذات طبيعة تشريعية وإدارية وقانونية و... (ترجمات رسمية لهذه النصوص"، لكن فكرة معلومات القطاع العام هي في الواقع أوسع بكثير من هذه الفئة المحدودة من المحررات الرسمية، وتشمل أيضاً التقارير والإحصاءات والصور وقواعد البيانات وكل أنواع الأعمال الأخرى التي تصدر بواسطة القطاع العام أو بتكليف منه.

والواضح أنه في تلك البلدان مثل الولايات المتحدة التي تُستثنى فيها أعمال الحكومة من حماية حق المؤلف (على الأقل على المستوى الفدرالي) لا يكون أمام حق المؤلف دور يلعبه للنهوض بالنفاذ إلى معلومات القطاع العام وإعادة استغلالها إلا دور صغير جداً في أحسن الظروف، ولعله لا يثير التعجب أن أول بوابة إلكترونية واسعة النطاق للبيانات الحكومية المفتوحة تأسست في الولايات المتحدة عام 2009 (وهي data.gov)، وبالفعل يُنظر عادة إلى خضوع المعلومات الحكومية لحماية حق المؤلف على أنه عقبة أمام إعادة استخدام معلومات القطاع العام بدلاً من أن يعتبر أداة للتمكين، وتوجد أسباب جيدة لتقييد نطاق حماية حق المؤلف فيما يخص الأعمال الحكومية وهو الوضع الذي ينطبق على الكثير من الدول التي شملها الاستقصاء.

ومع ذلك تُظهر هذه الدراسة أن البلدان التي تتمتع الأعمال الحكومية فيها بحماية (شبه) كاملة لحق المؤلف - مثل المملكة المتحدة ونيوزيلندا - تشهد صياغة وتنفيذاً ناجحاً لسياسات النفاذ المفتوح القائمة على هياكل تراخيص المواد المفتوحة، ولذلك يلعب حق المؤلف دوراً تمكينياً مهماً في مثل هذه البلدان.

وبناء على البلدان التي شملتها هذه الدراسة في الاستقصاء تم تحديد ثلاثة نماذج: (1) وضع كل معلومات القطاع العام ضمن الملك العام؛ أو (2) استبعاد المحررات الرسمية فقط من حماية حق المؤلف والسماح بإعادة استخدام الأنواع الأخرى من معلومات القطاع العام في إطار التراخيص المتساهلة (المفتوحة)؛ أو (3) حماية كل معلومات القطاع العام لكن مع السماح بإعادة استخدامها من خلال التنازلات عن حق المؤلف أو التراخيص (المفتوحة) المتساهلة، ويمكن للوبو هنا أن تلعب دوراً مزدوجاً من خلال (أ) صياغة مشروعات للتشريعات، و(ب) تنقيف صانعي القوانين في الدول الأعضاء أو تقديم المساعدات



التقنية، وتستطيع البلدان الآملة في النهوض بإعادة استخدام معلومات القطاع العام اتباع أحد هذه النماذج الثلاثة أو الخلط بينها لتؤسس نموذجها الخاص.

ويظل دور حق المؤلف محدوداً إلى حدٍ ما في توفير النفاذ إلى معلومات القطاع العام وإعادة استخدامها، لكن العنصر الأهم هو القوانين الصارمة بشأن حرية المعلومات التي تضمن شفافية مؤسسات الحكومة وتعطي المواطنين حق النفاذ إلى المعلومات الخاصة بها، فبدون وضع مثل هذه القوانين محل التنفيذ ستظل سياسات إعادة الاستخدام – سواء كانت على أساس تراخيص (حق المؤلف) مفتوحة للمواد أو لا – خادعة إلى درجة كبيرة، والأمر ذو الأهمية المتساوية بالطبع هو زيادة الوعي العام من حيث وجود هذه القوانين وكيفية تطبيقها والاستفادة منها.

وإضافة إلى تشريع يختص بحرية المعلومات، أو كجزء أساسي منه، يجب على المشرعين أو الحكومات أن تضع سياسات عامة أو سياسات خاصة بكل قطاع تبين بوضوح القواعد التي تحدد وضع حق المؤلف بالنسبة لمعلومات القطاع العام وتسمح بإعادة استخدامها في ظل أوضاع متساهلة وبلا تمييز، وربما يمكن تنفيذ هذه السياسات إما عن طريق هياكل البيانات المفتوحة أو التراخيص المفتوحة للمواد (على أساس حق المؤلف في معلومات الحكومة) أو بأسلوب غير ذلك (على سبيل المثال عن طريق التنظيم أو الإرشادات الحكومية).

وكما تُبين هذه الدراسة تقوم ثلاثة بلدان من تلك المشمولة في الدراسة حالياً بتطبيق تراخيص المواد المفتوحة لأجل نشر معلومات القطاع العام، وقد قامت كل من فرنسا والمملكة المتحدة بتأسيس التراخيص المفتوحة الخاصة بها، في حين أن نيوزيلندا تشجع على استخدام تراخيص حقوق الإبداع التوفيقية (Creative Commons) لتيسير استخدام وإعادة استخدام البيانات العامة، ويمكن للويو هنا أيضاً أن تلعب دوراً إما من خلال إصدار منشورات حول الممارسات الفضلى أو من خلال إنشاء نماذج تراخيص معيارية مناسبة.

وعلاوة على ذلك يجب تشجيع الحكومات على تأسيس بواباتها الشبكية الخاصة لتيسير النفاذ إلى معلومات القطاع العام ونشرها وإعادة استخدامها وأن تضع محل اعتبارها أثناء ذلك تكاليف صيانة وتحديث مثل هذه البوابات.

[نهاية المرفق والوثيقة]